جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تقرير متابعة
تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي
المرحلة الثانية (2017 - 2021م)

الخرطوم - جمهورية السودان
2018م

تقرير متابعة

تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المرحلة الثانية

(2017- 2021م)

المحتويـــــات

الموضـــــــوع	رقم الصـفحة
مقدمة	4
1- إنـجازات الدول العربية فـي إطار المكـونات الثلاثة للبرنامج الطـارئ للأمـن الغـذائي العربي خلال المرحلة الأولى (2011 - 2016)	6
2- الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمـن الغـذائي العربـي المرحلـة الثانيـة (2017-2021)	7
3 - موقف تنفيذ الدول الأعضاء في البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي- المرحلة الثانية (2017-2021)	8
3-1 **الأردن** :	8
3-1-1 المكـون الأول - تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة	
3-1-2 المكـون الثاني - استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة مـن العوائـد المائيـة لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية	9
3-1-3 المكـون الثالـث - المشـروعات الاسـتثمارية المتكاملـة والمرتبطـة بأنشـطة البرنامج:	10
3-2 **تونس** :	10
3-2-1 المكـون الأول - تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة	
3-2-2 المكـون الثاني - استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة مـن العوائـد المائيـة لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية	11
3-2-3 المكـون الثالـث - المشـروعات الاسـتثمارية المتكاملـة والمرتبطـة بأنشـطة البرنامج:	11
3-3 **الجزائر** :	11
3-3-1 المكـون الأول - تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة :	
3-3-2 المكـون الثاني - استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة مـن العوائـد المائيـة لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية	12
3-3-3 المكـون الثالـث - المشـروعات الاسـتثمارية المتكاملـة والمرتبطـة بأنشـطة البرنامج:	12
3-4 **السعودية**:	12
3-4-1 المكـون الأول - تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة:	
3-4-2 المكـون الثاني - استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة مـن العوائـد المائيـة لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية	13
3-4-3 المكـون الثالـث - المشـروعات الاسـتثمارية المتكاملـة والمرتبطـة بأنشـطة البرنامج:	13
3-5 **السودان**:	13
3-5-1 المكـون الأول - تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة:	
3-5-2 المكـون الثاني - استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة مـن العوائـد المائيـة	14

لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية	
3-5-3 المكون الثالث- المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج:	14
3-6 **العراق**:	15
3-6-1 المكون الأول- تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة	
3-6-2 المكون الثاني- المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري	15
3-6-3 المكون الثالث- المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج:	15
3-7 **مصر** :	16
أولا : الخطة التنفيذية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي (2017 / 2018 – 2020 / 2021)	
3-7-1 المكون الأول- تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة	16
3-7-2 المكون الثاني- استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية	19
3-7-3 المكون الثالث- المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج.	20
ب- الخطة الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي (2018 / 2019- 2020/2021)	20
3-8 **المغرب** :	21
3-8-1 المكون الأول- تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة	
3-8-2 المكون الثاني- استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية	24

مقدمة :

أصدرت الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية المنعقدة في الرياض بالمملكة العربية السعودية عام 2008م إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي في مواجهة أزمة الغذاء العالمية، في أعقاب أزمة الغذاء التي سادت العالم عام 2007م، وذلك إدراكا من أصحاب المعالي الوزراء والمسئولين عن القطاعات الزراعية والغذاء في الدول العربية بخطورة تردي أوضاع الأمن الغذائي العربي في أعقاب هذه الأزمة. وأصبح إعلان الرياض بمثابة آلية للتفاعل والتعامل مع الفجوة الغذائية التي يعاني منها الوطن العربي.

وفي إطار الدور المنوط بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية فقد أعدت البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

حيث أعتمد في القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية العربية الأولى عام 2009م بالكويت. ولقد تميز هذا البرنامج بأنه ذو طبيعة ديناميكية وعلى درجة عالية من المرونة، حيث استجاب لرغبات دول عربية جديدة للانضمام له وأضاف محاصيل ذات أهمية في الزراعة العربية. ومن ناحية أخرى، فإنه يحتوي على مكونات تفضي إلى نتائج قابلة للقياس الكمي تمكن من تقييم الأداء في التنفيذ، فالبرنامج له نطاق سلعي وقطاعي وجغرافي، ومحدد التكاليف ومصادر التمويل، وينفذ على ثلاث مراحل للعمل. وفي ضوء ذلك الهيكل النوعي والكمي للبرنامج أعدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخطة الإطارية التنفيذية للمرحلة الأولى للبرنامج، والتي استمرت خلال الفترة 2011-2016. ولقد أعتبر عام 2011 عاما تحضيريا للتنفيذ، واستمر العمل في المرحلة الأولي 5 سنوات، كما هو مخطط في البرنامج. ولقد اعتمدت هذه الخطة من قبل القمة العربية في يناير 2011 بشرم الشيط في جمهورية مصر العربية.

وقامت الإدارة العامة للمنظمة برصد الإنجازات المتحققة خلال المرحلة الأولى من الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج وذلك بإعداد التقرير التراكمي للمرحلة الأولي (2011 – 2016م)، حيث بلغت قيمة الاستثمارات التي نفذت في الدول العربية خلال المرحلة الأولى من الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج قد بلغت في مجملها نحو (31.93) مليار دولار هي التكاليف الاستثمارية لنحو (1881) مشروعا، بالإضافة إلى نحو (108) مشروع تم تنفيذها ولم تتح للمنظمة تكاليفها الاستثمارية.

ويأتي قيام المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد الخطة الإطارية للمرحلة الثانية من البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي خلال الفترة 2017-2021م مواصلة لدورها في متابعة تنفيذ هذا البرنامج. وتتضمن هذه الخطة تلك المكونات والأنشطة المبرمج تنفيذها خلال الفترة المذكورة ومتطلباتها الإجرائية والتنظيمية والتمويلية، إضافة للإنجازات المتحققة في الدول المعنية بالتنفيذ. كما تقترح الخطة المؤشرات الكمية التي يمكن الاسترشاد بها أو اعتمادها لتقييم الأداء خلال سير العمل في التنفيذ. وتتوافق المؤشرات المقترحة مع تلك المستخدمة لهذا الغرض دوليا - لتقييم الأداء - لتحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة. وبذلك تأخذ خطة المرحلة الثانية من البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي في الاعتبار ما طرأ من مستجدات على الساحة العالمية سواء التحول من الأهداف الألفية

إلى أهداف أجندة التنمية المستدامة (2030)، أو الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ (اتفاقية باريس) عام 2015م.

يقدر إجمالي تكلفة تنفيذ مكونات وأنشطة المرحلة الثانية من البرنامج بحوالي (20.846) مليار دولار، منها حوالي (17.086) مليار دولار تكاليف رأسمالية، وحوالي (3.760) مليار دولار تكاليف تشغيلية.

وقد اتخذت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الإجراءات اللازمة بشأن متابعة تنفيذ الفقرة (2) من قرار القمة العربية القمة العربية خلال دورتها العادية (28) التي عقدت في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 29 /3/2017م بموجب القرار رقم (ق.ق: 695 د.ع (28) - ج3 29/3/2017). بشأن متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية الإطارية للمرحلة الثانية من البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (2017-2021) في الدول العربية الأعضاء في البرنامج .

1- إنجازات الدول العربية في إطار المكونات الثلاثة للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي خلال المرحلة الأولى (2011 ـ 2016):

قامت المنظمة بمخاطبة دول الإطار الجغرافي للبرنامج لموافاتها بما تم تنفيذه أو مقترح تنفيذه من مشروعات في إطار مكونات البرنامج. تلقت المنظمة حتى أغسطس 2016م بيانات ومعلومات حول المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها، و المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل من (12) دولة هي: الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، سلطنة عمان، ليبيا، مصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن.

بلغ عدد المشروعات التي تم تنفيذها أو وجاري تنفيذها في الدول العربية الأعضاء بالبرنامج في مكوناته الثلاثة عدد (1989) مشروعا، بلغت تكاليف (1881) مشروعا منها نحو (31.93) مليار دولار. ونحو (108) مشروع (وغير محددة التكاليف الاستثمارية لها، وممولة من ميزانية الدول الأعضاء في البرنامج، وبحسب التقديرات الأولية للخطة التنفيذية للمرحلة الأولى) قدرت بنحو (28.7) مليار دولار.

جدول المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها والمشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل بالدول العربية

خلال مرحلة البرنامج الأولى (2011 – 2016م)

البيان	مشروعات منفذة أو جاري تنفيذها				عدد المشاريع	المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل	
	مشروعات محددة التكاليف الاستثمارية		مشروعات غير محددة التكاليف الاستثمارية				
	عدد	التكاليف (مليار دولار)	عدد	التكاليف (مليار دولار)		عدد	التكاليف (مليار دولار)
المكون الأول	1229	11.28	95	-	1324	79	8.04
المكون الثاني	548	11.95	8	-	556	19	1.34
المكون الثالث	104	8.699	5	-	109	52	5.75
الإجمالي	**1881**	**31.93**	**108**	**-**	**1989**	**150**	**15.13**

2ـ الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المرحلة الثانية (2017ـ2021) :

أعدت الإدارة العامة للمنظمة الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المرحلة الثانية (2017ـ2021) تنفيذا للقرار رقم (6/34 ج ع/2016)، والتي اشتملت على الإطار الزمني للخطة التنفيذية المقترحة ونطاق العمل بالخطة وأهدافها، المكونات والأنشطة، النواتج المتوقعة، البرامج الداعمة والإجراءات التنظيمية واللوجستية، التأطير والتنسيق المؤسسي لشركاء تنفيذ البرنامج ، آلية المتابعة والتقييم، ودور المؤسسات والصناديق الإنمائية ، بالإضافة إلى المتطلبات المالية للتنفيذ ومصادر التمويل، والسياسات التمويلية المقترحة. وحددت الخطة كذلك البرنامج الزمني للتنفيذ.

تم إعداد مسودة الخطة التنفيذية للمرحلة الثانية (2017ـ2021) وتم توزيعها على الدول العربية الأعضاء في البرنامج وذلك بتاريط 26 صفر 1438هـ الموافق 2016/11/26م، لمراجعتها وإبداء أية ملاحظات عليها،والدول هي: (الأردن، تونس، الجزائر،السعودية،السودان، العراق، سلطنة عمان، ليبيا، مصر،المغرب،موريتانيا، اليمن).

تم إرسال كتاب استعجال لدول الإطار الجغرافي بتاريط 28 ربيع الأول 1438هـ الموافق 2016/12/27م بشأن موافاة الإدارة العامة للمنظمة بمرائياتها وملاحظاتها حول الخطة الإطارية للمرحلة الثانية . وهي (الأردن، تونس، الجزائر،السعودية،السودان،سلطنة عمان،ليبيا، مصر،المغرب،موريتانيا، اليمن) .

وافقت على مسودة الخطة التنفيذية ودون إبداء أية ملاحظات كل من : الأردن، السعودية، السودان، العراق، المغرب، موريتانيا، اليمن . فيما تلقت الإدارة العامة للمنظمة ملاحظات من : تونس، الجزائر، سلطنة عمان، مصر ، وتم تضمينها في مسودة الخطة التنفيذية . ومن ثم إعداد المسودة في صورتها النهائية.

ـ تم إحاطة معالي وزير الزراعة والغابات بجمهورية السودان ـ رئيس الجمعية العامة للمنظمة بخطاب رقم م.ع/ت.ز.أ.غ/ 287 بتاريط 2017/1/15م بشأن الموافقة على إدراجها ضمن جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية التحضيري للقمة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية القادمة. وتلقت الإدارة العامة للمنظمة ردا من معالي رئيس الجمعية العامة للمنظمة بالموافقة على إدراجها ضمن جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية التحضيري بتاريط 2017/1/15م.

كما تم إحاطة معالي وزير الزراعة واستصلاح الأراضي بجمهورية مصر العربية ـ رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة بخطاب رقم م.ع/ت.ز.أ.غ/ 298 بتاريط 2017/1/17م بشأن الموافقة على إدراجها ضمن جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية التحضيري للقمة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية القادمة. وتلقت الإدارة العامة للمنظمة ردا من معالي رئيس المجلس

التنفيذي للمنظمة بالموافقة على إدراجها ضمن جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية التحضيري بتاريخ2017/1/24م.

- تمت الموافقة على إدراج الخطة التنفيذية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي المرحلة الثانية (2017 ـ 2021) في جدول أعمال القمة العربية في دورتها العادية (28) .
- تم اعتمادها من قبل القمة العربية خلال دورتها العادية (28) التي عقدت في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 29 /3/2017م بموجب القرار رقم (ق.ق: 695 د.ع (28) ـ ج3 2017/3/29). الذي يقرأ على النحو التالي :

1. **اعتماد الخطة التنفيذية الإطارية للمرحلة الثانية من البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (2017ـ2021) - المرفق في مستند مستقل برقم (ق/28 (3/17) /17 – ق ل (0087).**
2. **تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالاستمرار في متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية الإطارية للمرحلة الثانية من البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (2017 ـ2021) من قبل الدول المشمولة بالبرنامج، بالإضافة إلى متابعة كافة المبادرات والمخططات والبرامج التي تنفذها الدول العربية والتي تدخل في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وتساهم في تعزيز أوضاع الأمن الغذائي العربي، ورفع تقارير دورية بشأنها.**

وتنفيذا لقرار القمة العربية في دورتها العادية (28) تمت إحاطة الدول العربية الأعضاء في البرنامج بالقرارات الصادرة عن القمة العربية (28) بخطاب بتاريخ 2017/4/10م .

- تم إرسال خطاب استعجال بتاريخ 2017/7/25م إلى الدول العربية التي لم ترسل استمارة البرنامج الطارئ المطلوبة في الموعد المحدد .

وفيما ما يلي أهم ملامح الخطة التنفيذية الإطارية للمرحلة الثانية (2017 ـ 2021) من البرنامج الطارئ للأمن الغذائي :

ـ يقدر إجمالي تكلفة تنفيذ مكونات وأنشطة المرحلة الثانية من البرنامج بحوالي (20.846) مليار دولار، منها حوالي (17.086) مليار دولار تكاليف رأسمالية، وحوالي (3.760) مليار دولار تكاليف تشغيلية. ويتوقع أن يستحوذ نشاط الإنتاج النباتي على ما نسبته (67.62٪) من إجمالي التكاليف الرأسمالية والتشغيلية للمرحلة الثانية بينما المتبقي يكون لنشاط الإنتاج الحيواني. وتتوزع تلك التكاليف بين الحكومات والقطاع الخاص بالدول المعنية بنسبة (44.77٪) و(55.23٪) على التوالي.

3ـ **موقف تنفيذ الدول الأعضاء في البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي- المرحلة الثانية** (2017 ـ2021):

تلقت الإدارة ردوداً من الدول العربية الآتية: الأردن،تونس، الجزائر،السعودية، السودان، العراق، مصر، المغرب، وفيما يلي موقف تنفيذ هذه الدول :

3ـ1 الأردن :

3ـ1ـ1 المكون الأول ـ تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة:

أـ البرامج أو المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

- بلغت مشروعات الأردن نحو (3) مشاريع بتكاليف استثمارية (29.132) مليون دولار. وقد استهدفت هذه المشروعات الآتي :
  - ✓ المحافظة على الموارد الطبيعية من مياه وتربة ورفع كفاءتها.
  - ✓ توزيع (500) رأس من ذكور الأغنام المحسنة وراثيا لمربي الأغنام.
  - ✓ زيادة إنتاج الحليب بنحو 55 طنا سنويا .
  - ✓ إدخال أساليب الحصاد المائي في أراضي المراعي في مساحة تبلغ حوالي (500000) دونم .
  - ✓ زيادة الإنتاج الزراعي.
  - ✓ تحسين المستوى المعيشي للأسر الفقيرة.
  - ✓ زيادة المخزون الجوفي.
  - ✓ توفير فرص عمل جديدة ،وزيادة دخول المزارعين والعاملين في النشاطات الزراعية.
  - ✓ زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي.
  - ✓ تعزيز دور المرأة الريفية ومشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
  - ✓ خفض معدلات الهجرة من الريف إلى المدن.
  - ✓ فرص عمل لعدد من فئات المجتمعات المحلية للعمل في إنشاء تقنيات حصاد المياه.
  - ✓ تعزيز دور المرأة الريفية ومشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بـ المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل:

عدد (12) مشروعا مقترح تنفيذها بتكلفة مالية مقدرة بحوالي (65.514) مليون دولار ،وهي عبارة عن مشاريع لتحسين جودة زيت الزيتون الأردني وزيادة إنتاجيته، تأهيل وتوسعة المحميات الرعوية، تنمية المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة، مشروع إنشاء المحميات الرعوية، مشروع دعم البرامج الإرشادية الميدانية لنشر وتبني التقنيات الحديثة وتنمية قدرات المرشدين، مشروع زيادة إنتاجية المحاصيل والبقوليات العلفية تحت نظم الزراعة الحافظة، إنشاء مركز إقليمي للتسويق الزراعي، تطوير أنظمة الري للأشجار المثمرة في وادي الأردن على مستوى المزرعة باستخدام التقانات الحديثة لتعظيم الاستفادة من مياه الري والمياه الحدية ،مشروع الاستغلال الأمثل للمخلفات الزراعية والصناعية ومعاملتها لتكون أعلاف حيوانية عالية الجودة، مشروع وحدة غربلة وتعقيم البذار، ومشروع رفع إنتاجية الحديقة المنزلية بمعالجة واستخدام المياه الرمادية في ريها.

3ـ1ـ2 المكون الثاني ـ استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية :

البرامج أو المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها في هذا المكون مشروع واحد بتكلفة مالية بلغت حوالي (3.469) مليون دولار ويستهدف هذا المشروع التالي :

- ✓ رفع كفاءة استعمال مياه الري عن طريق تقليل الفاقد .
- ✓ زيادة إنتاجية وحدة المساحة الزراعية ،وذلك من خلال زيادة كميات مياه الري ، وتأمين الاحتياجات المائية للمحاصيل المختلفة .
- ✓ رفع المستوى المعيشي للمزارعين عن طريق زراعة محاصيل اقتصادية ذات مردود جيد .
- ✓ حماية الينابيع من التلوث.
- ✓ تشكيل الاتحادات والجمعيات لمستعملي المياه لإدارة وصيانة وتشغيل وتوزيع مياه الينابيع .

المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل:

المشاريع المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل مشروع واحد قدرت تكلفة إنشائه بنحو (2.5) مليون دولار ، حيث سيوفر حوالي (20٪) من كميات مياه الري وبما يعادل 100مليون متر مكعب وبالتالي زيادة الرقعة الزراعية .

3.1.3 المكون الثالث ـ المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج:

أ- البرامج أو المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

اشتمل هذا المكون على مشروعين بتكلفة إجمالية بلغت (65.201) مليون دولار ، تهدف إلى المساهمة في تنمية اقتصادية و اجتماعية متوازنة في كافة المناطق، وزيادة الدخل ، رفع المستوى المعيشي للأسر الريفية، زيادة مساهمة المرأة في التنمية الزراعية، المساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة في الريف و البادية، توفير فرص عمل جديدة لخريجي الجامعات و مراكز التدريب الوطنية، بالإضافة إلى رفع المستوى المعيشي والمساهمة في تأمين الغذاء والأمن الغذائي على مستوى الأسرة الريفية من خلال إكساب الأسر الريفية المهارات الأساسية في الإنتاج الزراعي، تنويع مصادر دخل الأسر الفقيرة، وزيادة الحصة الغذائية لأفراد الأسرة وخاصة الأطفال .

ب- المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل:

عدد (4) مشاريع معدة للتنفيذ وبحاجة لتمويل وهي: مشاريع تطوير تسويق زيت الزيتون محليا وعالميا (شركة عبوات بلاستيكية)، إنتاج تقاوي بطاطا خالية من الأمراض الفيروسية باستخدام زراعة الأنسجة النباتية، إنشاء شركة عربية لإنتاج تقاوي البطاطا، والاستزراع السمكي.

2.3 تونس :

3 .2.1 المكون الأول ـ تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة:

أ- البرامج أو المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

نفذت تونس في هذا المكون عدد (4) مشاريع، بتكلفة بلغت (616.6) ألف دولار ، لعدد ثلاثة مشاريع منها.وقد نتج من هذه المشاريع الآتي :

- ✓ زراعة مساحة تقارب 50 ألف هكتار من القمح الصلب السقوي .
- ✓ تحقيق إنتاج من القمح الصلب في حدود 1.5 مليون طن.

- ✓ تم تشجيع الخواص على اقتحام مجال تجميع الحبوب والتخلي التدريجي لديوان الحبوب على نشاط التجميع، حيث بلغت الكميات المجمعة من الحبوب حوالي 0.8 مليون طن منها 0.6 مليون طن قمح صلب.
- ✓ دعم تبني التقنيات الحديثة.
- ✓ الرفع من المستوى الفني للفنيين والفلاحين.
- ✓ تعزيز ثقة الفلاحين في التكنولوجيا.
- ✓ تعزيز قدرة المزارعين على تحديد حاجياتهم.
- ✓ زيادة المردودية بنسبة 20%-30% مقارنة بالمردود الحالي للفلاح (منطقة التدخل الشبيكة وفرنانة).

ب- المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل:

توجد بتونس (3) مشاريع معدة للتنفيذ بتكلفة مالية مقترحة لمشروعين فقط تبلغ (280) ألف دولار، وتشمل هذه المشروعات مشروع وضع آلية حماية من الجفاف، ومشروع أحكام تقنيات زراعة الحبوب المروية عبر استعمال الأجهزة المساعدة على القرار، ومشروع تطوير قطاع الإنتاج الحيواني.

3-2-2 المكون الثاني - استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية :

أ- البرامج أو المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

اشتمل هذا المكون على مشروعين فقط، بلغت تكلفة أحدهما نحو (41.4) مليون دولار ، ونتج عن المشروعين مساحات مجهزة بمعدات الري الموضعي والري بالتنقيط حوالي 170 ألف هكتار، وحوالي 115 ألف هكتار بمعدات الرش، و90 ألف هكتار بمعدات الري السطحي المحسن، بالإضافة إلى تحسين ظروف استغلال المناطق السقوية .

ب- المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل:

مشروع واحد بتكلفة مالية مقترحة بنحو (35.93) مليون دولار، من المتوقع أن يزيد هذا المشروع من كميات المياه المستغلة بنحو 21 مليون متر مكعب، وبالتالي زيادة مساحات الأراضي الزراعية المتوقعة في حدود 16 ألف هكتار .

3-2-3 المكون الثالث - المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج:

أ- البرامج أو المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

يتم تنفيذ مشروعين بتكلفة بلغت نحو (81.437) مليون دولار ، والمشروع الأول يستهدف إحداث شركات خدمات في الميكنة الفلاحية في أهم مناطق إنتاج الحبوب، وتيسير شروط إسناد قروض الاستثمار في مجال الميكنة الزراعية، وتحسين التصرف في المياه بواحات الجنوب بتحسين الري السطحي التقليدي على مساحة (8) آلاف هكتار. والمشروع الثاني في مجال تطوير طاقات خزن الحبوب عن طريق زيادة الطاقات الاستيعابية بإنشاء طاقات الخزن الخرسانية بنحو

1 مليون قنطار، وزيادة طاقات الخزن المحورية المعدنية إلى نحو 4.5 مليون قنطار، وزيادة مخازن معدنية للتجميع بنحو 0.9 مليون .

3.3 **الجزائر** :

1.3.3 **المكون الأول - تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة** :

أ- البرامج أو المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

بلغ عدد المشروعات (15) مشروعا بلغت التكاليف الاستثمارية لعدد (5) مشروعاتٍ منها نحو (844.09) مليون دولار تستهدف هذه المشاريع:

- ✓ تحديث قطاع إنتاج الأعلاف من خلال برنامج الشراكة الثلاثي: برنامج تشغيل المزرعة ، الألبان ، المربي.
- ✓ المساعدة والدعم الفني للمعاهد والمراكز والمكاتب تحت الوصاية.
- ✓ إحياء برنامج التفريط (CNIAAG).
- ✓ زراعات مساحة (8) آلاف هكتارٍ عبر برنامج البذور البقولية والأعلاف (البرسيم، والكرسنة).
- ✓ تعزيز قدرة تخزين الحبوب عبر إنشاء 39 صومعة بسعة إجمالية قدرها 8.2 مليون قنطار.
- ✓ تعزيز قدرات إنتاج بذور الحبوب من خلال تحقيق 17 محطة عمل جديدة.
- ✓ تحسين سلسلة جودة الإنتاج لبذور الحبوب.
- ✓ زيادة مساحات الزيتون عن طريق زراعة شبه مكثفة (200 شجرة/ هكتار) و مكثفة (400 شجرة / هكتار).
- ✓ استخدام أنظمة الري المقتصدة لتوفير المياه للمساحات الجديدة.
- ✓ توفير 6.4 مليون من غراس الزيتون.
- ✓ تحديث التقنيات الزراعية في الواحات.
- ✓ إعادة تأهيل لبساتين النخيل القديمة.
- ✓ استبدال الذرة بفول الصويا بنسبة 25٪ ،والشعير بنسبة 15-20٪.
- ✓ تحسين سلسلة الجودة لبيض الاستهلاك واللحوم البيضاء: الذبح، التحويل، والتعبئة والتغليف.
- ✓ تحديث البنية التحتية للماشية بتقديم معلومات عن الأسعار والأسواق الزراعية.
- ✓ نشر المعلومات عن أسعار المنتجات الزراعية في السوق المحلية.
- ✓ معرفة اتجاهات الأسواق الدولية لتمكين المديرين من استباق الإجراءات المتوخاة.
- ✓ تصدير 700 مليون بيضة في 2019.

2.3.3 **المكون الثاني - استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية** :

أ- البرامج أو المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

ينفذ من خلال المكون ثلاثة مشاريع في مجالات الري التكميلي للحبوب، وتطوير تقنيات الري المقتصدة، واستعمال المياه المعالجة.

3.3.3 **المكون الثالث ـ المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج**:

أ- البرامج أو المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

يشتمل على مشروعين تكلفة أحدهما نحو (4.2) مليون دولار، الأول في مجال إنشاء قطب صناعي – غذائي مندمج للتنسيق بين متعاملي شعبة الحليب في إقليم ولاية سطيف، والمشروع الثاني برنامج الاستثمار في منشئات الضبط. ويهدف المشروعان إلى تفعيل طريقة جديدة للتنظيم والتنسيق بين العاملين و المنتج المحلي للحليب ومشتقاته، وتحسين التخزين في الحبوب.

4.3 **السعودية**:

1.4.3 **المكون الأول ـ تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة**:

أ- البرامج أو المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

- بلغ إجمالي عدد المشاريع المرخصة للدواجن لعام 2017م (40) مشروعا، وتبلغ الطاقة الإجمالية لهذه المشاريع (113) مليون طائرٍ في السنة ،بتكلفة قدرت بنحو (199.2) مليون دولار.
- وبلغ عدد مشاريع أمهات الدجاج اللاحم المرخصة لعام 2017م عدد (10) مشاريع ، وبلغ إجمالي طاقة هذه المشاريع (179) مليون صوص في العام بتكلفة قدرت بنحو (113.3) مليون دولار .

2.4.3 **المكون الثاني ـ استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية** :

أ- البرامج أو المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

- تم إنشاء (502) سد لحصد المياه بسعة تخزينية (2.167) مليون م3 .
- بلغت كمية مياه الصرف المعالجة لاستخدامها في الزراعة نحو(50.6)مليون م3.

بلغت المساحة المستفيدة من هذه المشروعات نحو (18) ألف هكتار.

3.4.3 **المكون الثالث ـ المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج**:

أ- البرامج أو المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

- ✓ إنشاء مصانع إنتاج الأعلاف المركزة، حيث بلغ عدد المصانع 52 مصنعا ،وبلغ إنتاج هذه المصانع 6223 ألف طن، منها 3072 ألف طن أعلاف دواجن ،و 1064 ألف طن أعلاف أبقار.
- ✓ إنشاء مصانع لتصنيع التمور ومنتجاتها، بلغت كمية التمور المصنعة أكثر من 324 ألف طن.
- ✓ تقديم قروض لتنفيذ المشاريع الزراعية: بلغ إجمالي قيمة القروض الزراعية حتى نهاية عام 2016 حوالي(45,6) مليار ريال. منها (2624) مليون ريال لمشاريع الدجاج للاحم ،و (678) مليون ريال لمشاريع إنتاج الألبان.
- ✓ الإعانات الزراعية: بلغ إجمالي هذه الإعانات أكثر من (14) مليار ريال منها (200) مليون ريال لمشاريع الألبان، و(130) مليون ريال لمشاريع الدواجن.

3ـ5 السودان:

3ـ5ـ1 المكون الأول ـ تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة:

أ- البرامج أو المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

بلغ عدد البرامج والمشروعات المنفذة أو الجاري تنفيذها نحو (5) مشاريع /برامج ، بتكلفة استثمارية قدرت بنحو (2.927) مليار دولار. وتشمل هذه المشروعات والبرامج ما يلي:

- ✓ برنامج تنمية سلسلة القيمة المضافة، ومكوناته: برامج التصنيع الزراعي، وبرامج التسويق الزراعي، ومشاريع السلع المستهدفة للصادر.
- ✓ مشروع تحسين إنتاجية الحبوب الزيتية ،ومكوناته: نظم فعالة ومتكاملة للبذور يتم تطويرها عبر: تعزيز السياسات والقدرات ودعم برامج تربية النباتات، وتأسيس بنية تحتية ملائمة لإنتاج بذور عالية الجودة، ورفع القدرات الفنية للعناصر البشرية في مجال تقنية صناعة البذور، والتنسيق مع المؤسسات والمراكز العلمية المتخصصة.
- ✓ مشروع إنشاء وتأهيل أسواق الماشية، ومكوناته: تصميم وتنفيذ السياسات، برامج تحسين الإنتاج الحيواني، برامج التسويق التجريبي، و تأهيل المراعي وحماية المسارت ومصايف الرحل.
- ✓ مشروع اعتماد الوحدات الإدارية كمركز لتقديم الخدمات والمعارف الزراعية، ومكوناته:اعتماد وتطوير 180 وحدة إدارية، دعم التخزين على مستوى المزرعة في الريف لعدد 90 أسرة، والمراقبة والمتابعة لنوعية وسلامة الغذاء عبر دعم فني وتوفير معدات.
- ✓ مشروع إنشاء المحطات والمرافق البحثية في الزراعة المطرية، ومكوناته: تطوير إستراتيجية وخطة عمل للتقييم والمتابعة من خلال دعم فني ومعدات، وإنشاء مرافق لتقييم المخاطر الزراعية، تدريب وبناء قدرات لمجالس السلع وروابط المنتجين.

ب- البرامج أو المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل:

بلغ عدد المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل نحو (3) مشروعاتٍ ،بتكلفة استثمارية قدرت بنحو (492.354) مليون دولار، وتشمل مشروع هشابة للإنتاج الزراعي والحيواني، ومشاريع إنتاج القمح عروة شتوية (الخيران- بارا)، ومشروع الحلول المتكاملة لتطوير القطاع الزراعي .

3ـ5ـ2 المكون الثاني ـ المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري:

أ- البرامج أو المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

بلغ عدد المشروعات المنفذة أو الجاري تنفيذها نحو (4) مشروعاتٍ ،بتكلفة استثمارية قدرت بنحو (241.400) مليون دولار. وتشمل هذه المشروعات ما يلي:

- ✓ تأهيل بنيات الري الأساسية.
- ✓ تأهيل طلمبات مينات – مشروع الرهد.
- ✓ تأهيل طلمبات الفضل وود الحداف.
- ✓ مشروعات حصاد المياه- الحفائر والسدود.

ب- البرامج أو المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل:

بلغ عدد المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل نحو (4) مشروعاتٍ ،بتكلفة استثمارية قدرت بنحو (1.718) مليار دولار، وتشمل: مشروعات حصاد المياه – السدود، ومشروعات حصاد المياه – الآبار، ومشروع التطور في إدارة الممارسات في استخدام تقانات إدارة حصاد المياه، و مشروع طاقة الرياح – دنقلا.

3-5-3 المكون الثالث- المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج:

أ- البرامج أو المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

بلغ عدد المشروعات المنفذة أو الجاري تنفيذها نحو (11) مشروعا ، بتكلفة استثمارية قدرت بنحو (4.928) مليار دولار. وتشمل هذه المشروعات ما يلي:

- ✓ توسعة مشروع حلفا الجديدة.
- ✓ مشروع الحرقة ونور الدين.
- ✓ مشروع سكر الرماش.
- ✓ مشروع سكر الرديس.
- ✓ مشروع سكر مشكور.
- ✓ مشروع إنتاج اللحوم الحمراء بمصنع سنار.
- ✓ مشروع الاكتفاء الذاتي من القمح.
- ✓ مشروع إنتاج الأرز – قسم وادي شعير.
- ✓ مشروع إدخال نظم حديثة للإنتاج الحيواني والسمكي في نظم الزراعة المروية.
- ✓ مشروع التوسع في البرنامج الخاص بالأمن الغذائي.
- ✓ مشروع غرب الحوش لإنتاج السكر ولاية الجزيرة.

ب- البرامج أو المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل:

بلغ عدد المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل نحو (6) مشروعاتٍ، بتكلفة استثمارية قدرت بنحو (381.225) مليون دولار، وتشمل:

- ✓ مشروع إنتاج لحوم الأبقار في مناطق الإنتاج.
- ✓ مشروع إنتاج لحوم الأبقار والضأن في مناطق الإنتاج.
- ✓ مشروع مصنع منتجات اللحوم المصنعة للتصدير.
- ✓ مشروع إنشاء أسواق إستراتيجية للمنتجات الزراعية.
- ✓ مشروع الشرفات لإنتاج الحبوب الزيتية.
- ✓ مشروع إنتاج لحوم الأبقار عبر التهجين بسلالات أجنبية.

6.3 العراق:

1.6.3 المكون الأول ـ تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة:

بلغ عدد المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها نحو (21) مشروعا، بتكلفة استثمارية بلغت نحو (935.585) مليون دولار، وتشمل هذه المشروعات والبرامج ما يلي: البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة في العراق، ومشروع إرشادي بحثي لاستخدام المخلفات الزراعية في تحضير الأسمدة العضوية وزراعة الفطر، ومشروع تأهيل بساتين النخيل، ومشروع تطوير ونشر زراعة الزيتون في العراق، ومشروع إنتاج وتحسين شتلات الفاكهة والزينة والخضر، ومشروع إعادة تأهيل وتطوير صناعة البذور، ومشروع فحص وتصديق البذور، ومشروع البصمة الوراثية والكشف عن النباتات .

بنك المصادر الوراثية، ومشروع التصدي ومكافحة الآفات الزراعية، ومشروع الحشرات النافعة، ومشروع تطوير المحاجر الزراعية، ومشروع تطوير وتأهيل الطيران الزراعي في العراق، ومشروع تحسين وإكثار البذور المحاصيل الزراعية، ومشروع أبحاث الحشرات والإمراض النباتية الأدغال، ومشروع بحوث الخصوبة والتسميد، ومشروع إنتاج بذور الإباء والأمهات لهجن الذرة الصفراء واستنباط وتطوير أصناف الذرة البيضاء الحبوبية والعلفية في العراق، ومشروع إنشاء مختبرات مركزية، ومشروع إنشاء مخازن زراعية، ومشروع نشر التقانات الإحيائية، ومشروع شراء 740 شتلة أرز.

2.6.3 المكون الثاني ـ المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري:

يوجد برنامج واحد في تقنيات الري والمكننة الحديثة بتكلفة استثمارية بلغت نحو (1.70) مليار دولار، ويهدف البرنامج إلى نشر تقانات الري الحديثة (الري بالرش الثابت والمحوري) في محافظات العراق كافة عدا إقليم كردستان من خلال العدد الكافي من المنظومات التي يتم تجهيزها (مستوردة) .ويتم التنفيذ من الكوادر الفنية في مقر الوزارة والفرق العاملة في المديريات بالمحافظات.

3.6.3 المكون الثالث ـ المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج:

تم تنفيذ مشروعين بتكلفة استثمارية بلغت نحو (5.608) مليون دولار، وتشمل هذه المشروعات مايلي: مشروع إنشاء القرى العصرية في المحافظات، ومشروع إنشاء محطات الأرصاد الجوية الزراعية.

7.3 مصر :

أولا : الخطة التنفيذية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي (2017 / 2018 – 2020 / 2021):

بلغ عدد المشروعات الرئيسية التي تم تنفيذها خلال السنة المالية (2017ـ2018م) في مكونات البرنامج الثلاثة نحو (26) مشروعا ،بتكاليف استثمارية لهذا العام بلغت نحو (190.4) مليون دولار. وقدرت الخطة الاستثمارية المستهدفة للفترة (2018/2019ـ2020/2021م) بنحو (589.12) مليون دولار لعدد (25) مشروعا وبيانها كما يلي:

1.7.3 المكون الأول ـ تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة:

بلغ عدد المشروعات الرئيسية نحو (18) مشروعا باستثمارات قدرت بنحو (**108.4**) مليون دولار، خلال عام (2017/ 2018)، منها تمويل محلي بلغ نحو (**106.6**) مليون دولار، تمثل (98.34٪) من إجمالي الاستثمارات، ومنح أجنبية (**1.4**) مليون دولار، تمثل (1.29٪)، وقروض أجنبية (**0.4**) مليون دولار،تمثل (0.37٪). وتشمل المشروعات التالية:

1-تحسين واعتماد وتحرير وإنتاج التقاوي الحكومية .
يهدف المشروع إلى المحافظة على نقاوة وإكثار بذور المربي والأساس وبذور الخضر من التدهور من الناحية الوراثية، وفتح مجالات العمل بالمناطق النائية وإنتاج تقاوي الأساس للقمح والقطن والمحاصيل الحقلية الأخرى.

2-تطوير محطات الخدمة الآلية:
يهدف المشروع إلى إنشاء 150 محطة للزراعة الآلية على أن تقوم بواقع محطة لكل مركز إداري لتلبية احتياجات البيئة المحيطة من واقع التركيب المحصولي.

3-مقاومة الإجهاد البيئي والمرضي في الخضر:
يهدف المشروع لاستنباط هجن وأصناف خضر ذات مواصفات جيدة وعالية المحصول ومقاومة أو متحملة للظروف البيئية غير الملائمة.

4-نشر سلالات نحل العسل لتحسين إنتاجية المحاصيل بالأراضي الجديدة:
يهدف المشروع إلى حماية الثروة النحلية من الآفات والأمراض، وإيجاد مناطق جديدة لتربية وإكثار النحل لتكون نافذة وحلقة وصل بين المربين ومصدري منتجاتهم والأسواق الخارجية، وإنتاج التقاوي الجيدة الناتجة من التلقيح الخلطي لزراعتها في الأراضي المستصلحة حديثا ـ تحسين إنتاجية المحاصيل التصديرية بالأراضي الجديدة ـ المساهمة في إيجاد فرص عمل لشباب الخريجين من الجنسين
ـ جذب الاستثمارات إلى الأراضي الجديدة ،تشجيع الصادرات وتحقيق الأمن الغذائي.

5-دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي:
يهدف المشروع إلى توفير المساعدات الفنية للمنتفعين في القطاع البنكي.

6-تنمية منطقة حلايب وشلاتين محافظة البحر الأحمر:
يهدف المشروع إلى إنشاء مجتمعات تنموية بمناطق المشروع.

7-استكمال وتطوير مباني وأصول المديريات الزراعية والتعاونية:
يهدف المشروع إلى تطوير المديريات الزراعية بالمحافظات والإدارات الزراعية التابعة لها بما يتلاءم مع الخطة العامة للدولة، ودعم التعاونيات الزراعية لزيادة نشاطاتها في مجال المشروعات الإنتاجية، ودفع التعاونيات لتكثيف دورها في مجال تنفيذ مشروعات الميكنة لخفض تكلفة الإنتاج.

8- الإدارة المستدامة للملوثات العضوية الثابتة (pops):
يهدف المشروع إلى تعزيز التنمية المستدامة وتشجيع الصناعات الصديقة للبيئة.

9- ميكنة منظومة الحيازة الزراعية و بناء قاعدة بيانات الحائزين على مستوى الجمهورية:
يهدف المشروع إلى توفير قاعدة بيانات قومية مدققة بكافة حيازات الأراضي الزراعية على مستوى الجمهورية ، حصر وميكنة المساحات والمحاصيل المنزرعة في المواسم الزراعية المختلفة ،التحكم والرقابة على عمليات صرف الدعم للمزارعين طبقا لسياسات الدعم التي تقررها الدولة ، إتاحة صرف مستلزمات الإنتاج عن طريق البطاقة الذكية (تقاوي ــ أسمدة ــ مواد بترولية ــ مبيدات ــ خدمات زراعية - إصدار البطاقة الذكية بالحيازات الزراعية ستؤدي إلى تدقيق الحيازات على مستوى الجمهورية والقضاء على الحيازات الوهمية وأحكام السيطرة وعدم التزوير) التحكم والرقابة على عمليات صرف الدعم للمزارعين وضمان وصوله لمستحقيه.

10- مشروعات مركز بحوث الصحراء:
يهدف المشروع إلى المحافظة على الإمكانيات البحثية بديوان عام المركز والمحطات البحثية ،تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي لبعض المناطق الصحراوية المائية ، إتباع التكنولوجيا الحديثة في التنمية ،تعظيم كفاءة استخدام مياه الأمطار بالأراضي المنزرعة والقابلة للزراعة، تحقيق الأمن المائي بزيادة المخزون من مياه الأمطار واستخدامها للإنسان و الحيوان و الزراعة، دراسة الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية بالمناطق الجافة وشبه الجافة وتحديد أولويات وأسلوب التنمية بالمناطق الجديدة ، تدعيم دور البحث العلمي في التنمية الزراعية بإقامة الحقول الإرشادية ، تطبيق الأسلوب الأمثل لإدارة وخدمة الأراضي المنزرعة للحفاظ على إنتاجيتها، الاهتمام بالزراعات البيئية النظيفة و تحقيق الكفاءة الفنية والاقتصادية في استغلال الموارد الأرضية والمائية بما يحقق برنامج زراعي.

11- مشروعات مركز البحوث الزراعية:
يهدف المشروع إلى إثراء القاعدة العلمية للزراعة البيولوجية بمصر - عمل الدورات التدريبية للمبتدئين للفئات المختلفة لبعض خريجي الجامعات ، تدريب العاملين والمنتجين على الاستفادة من نتائج البحوث وتطبيقها لرفع الكفاءة الإنتاجية للموارد الطبيعية المتاحة، عدالة اجتماعية في الأماكن الزراعية الجديدة، توفير معلومات ذات قيمة ومحل اهتمام لدى الباحثين المتخصصين والمؤسسات المختلفة ، زيادة وعي المجموعات المستهدفة بأهمية العمل الجماعي من خلال تكوين الروابط والجمعيات ومعرفتهم بكل ما هو جديد ومستحدث بمجالات الإنتاج والتسويق والتداول والتصنيع للمنتجات الزراعية، استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة العضوية سوف يرفع من جودة المنتج النهائي، إتاحة المعلومات الزراعية الحديثة للباحثين والعاملين بمركز البحوث الزراعية لمواكبة التطورات الزراعية الحديثة، وذلك لتنمية الاقتصاد الزراعي المصري ، تحسين المستوى المعيشي من خلال رفع مهارات وقدرات الأسرة الريفية ، رفع الوعي لدى المصدرين ومنتجي الأغذية بالمواصفات القياسية الدولية مما يؤدي إلى إنتاج بمواصفات قياسية دولية، مساعدة الفلاحين والمربين في التصدي للأمراض الوبائية التي تهدد الثروة الحيوانية وتحسين سلالاتها، ارتفاع قدرة القطاع الزراعي على مواجهة وتحمل المشاكل البيئية الحالية والمستقبلية، الحد من استخدام المبيدات والأسمدة المعدنية لما لها من تأثير ضار على الموارد الطبيعية والكائنات الحية ، تحقيق استخدام آمن للمخلفات الزراعية بما يقلل من التلوث البيئي ، تقليل أضرار التلوث باستخدام الزراعة النظيفة الآمنة، تحسين المستوى المعيشي بالمجتمعات الريفية وتحسين مؤشرات الصحة العامة للسكان

الريفيين و الاستفادة القصوى من أضرار مخلفات المزارع والمصانع والمجازر والتقليل من أضرار التلوث للمحافظة على البيئة.

12- مشروعات الهيئة العامة للإصلاح الزراعي:
يهدف المشروع إلى المحافظة على الأصول الثابتة والمملوكة للهيئة وتحسين الأراضي لزيادة الإنتاجية وتحقيق مزيد من الإيرادات ، توفير الآلات للمعمل لزيادة قدرته الإنتاجية وتحقيق مزيد من الإيرادات، توفير الآلات والمعدات للورش الفنية لزيادة قدرتها الإنتاجية مما يزيد من الإيرادات المحققة بالمراكز .

13- مشروعات الهيئة العامة للخدمات البيطرية:
يعمل المشروع على تطوير أداء الخدمات البيطرية بالكفاءة المطلوبة عن طريق تطبيق النظم العلمية الحديثة للمحافظة على الثروة الحيوانية في البلاد وتنميتها،وذلك من خلال إعداد خطة عمل متكاملة للتصدي للأمراض الوبائية ومنع انتشارها والقضاء عليها، بالإضافة إلى تحسين السلالات الحيوانية لرفع المعدلات الإنتاجية من اللحوم والألبان ، ويعمل أيضا على مكافحة مرض إنفلونزا الطيور بالأخص طيور التربية الريفية المنزلية عن طريق الأنشطة التالية :
• تفعيل فرق التقصي بالمشاركة (فرق الكاهو) للكشف المبكر عن مرض إنفلونزا الطيور للحد من انتشاره والتقصي النشط ومتابعة انتشار المرض بالقرى وأسواق الطيور الحية لاكتشاف المرض والتعامل معه والتقصي الموجه حول البؤر لمنع انتشار المرض.

14- مشروعات الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية:
يهدف المشروع إلى إنشاء مركز إرشادي مجهز بأحدث المعامل والأجهزة الحديثة ، تجديد و تطوير البنية الأساسية للمباني الإدارية بمواقع الهيئة ،توفير التجهيزات اللازمة لمبنى الهيئة والمواقع المختلفة ، إدخال أساليب حديثة للاستزراع السمكي ومنها المكثف وشبه المكثف، بالإضافة إلى العديد من المفرخات، تطوير وتنمية وفتح ممرات مائية لصالح الصيد الحر بجميع المسطحات المائية لبحيرات مصر، شق قنوات شعاعية وإزالة التعديات والمخالفات الموجودة بالمسطح المائي ، تسهيل حركة الصيد ودوران المياه ،حملات لإزالة التعديات والمخالفات الموجودة بالبحيرات لصالح الصيد الحر وإنشاء فتحة اتصال جديدة بين نهر النيل وبحيرة المنزلة.

15- الشركة المصرية للصيد ومعداته:
يهدف المشروع إلى استخدام أحدث الوسائل في الصيد والتداول والتسويق ، صيد وتجميع وتغليف وتعليب الأسماك وسائر الأحياء المائية ، تصدير و استيراد الأسماك المجمدة ، حيازة و تملك و استئجار المراكب وأدوات الصيد و استغلالها والإشراف على بناء مراكب أعالي البحار .

16- الهيئة الزراعية المصرية:
يهدف المشروع إلى إحلال وتجديد محطات الهيئة الخاصة بإعداد وغربلة التقاوي،و تعتبر المرجع الوحيد للحصول على السلالات النقية للخيول العربية الأصيلة.

17- البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي (تجهيزات البنك الرئيسي):
يعمل المشروع على تطوير الأداء مما يؤدي إلى الارتقاء بمستوى أداء الخدمة المصرفية وأعمال البنك التي تقدم للعملاء والمزارعين على مستوى الجمهورية، بما يساهم في تحقيق التنمية الريفية والاقتصادية في القطاع الزراعي.

18- الهيئة العامة لتنمية بحيرة ناصر:
يهدف المشروع إلى استكمال أعمال استصلاح (5000) فدان بمنطقه قسطل وأدندان بأبوسمبل ، رفع كفاءة المعدات ورفع كفاءة الأرصفة العائمة بالمواني (جرف حسين – السد العالي – أبوسمبل) و تحديد أماكن المحاجر ونوعيتها وتصنيفها ورفع الإحداثيات لمناطق عمل الهيئة.

2.7.3 المكون الثاني - المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري:

بلغ عدد المشروعات الرئيسية نحو (5) مشاريع باستثمارات بلغت حوالي (40.5) مليون دولار، خلال عام (2017/ 2018) منها تمويل محلى بلغ حوالي (29.1) مليون دولار ، تمثل (71.9٪) من إجمالي الاستثمارات، وقروض أجنبية (11.3) مليون دولار تمثل (28٪)، ومنح أجنبية قدرت بنحو (0.09) مليون دولار تمثل (0.9٪). وتشمل المشروعات التالية:

1- مشروعات معهد بحوث الأراضي والمياه:
يهدف المشروع إلى إدخال تكنولوجيا تحويل المخلفات العضوية والمعدنية لإنتاج الأسمدة العضوية للتقليل من استخدام الأسمدة الكيميائية لإنتاج الأراضي حديثة للاستصلاح ، تطوير نظم الري السطحي في الأراضي القديمة وتحديث نظم الري في الأراضي الجديدة ، التوسع في دراسات وبحوث إنتاج الطاقة الحيوية باستخدام مياه الصرف الصحي المعالج ، تطوير قاعدة المعلومات للأراضي والزراعات الموجودة لتحديد أنسب طرق الاستصلاح للمستثمرين ،تطوير واستخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد ومعلومات الأقمار الصناعية والأرصاد الجوية والتوسع الزراعي الأفقي ،التوسع رأسيا وأفقيا في تسميد المحاصيل المختلفة بالأمونيا الغازية وتطوير نظم إنتاج الأسمدة العضوية والحيوية.

2- تحسين التربة بالأراضي القديمة:
يهدف المشروع إلى تحسين مستوى التربة الزراعية على مستوى الجمهورية ومعالجة مشاكل الأراضي الزراعية القديمة .

3- تحسين التربة بالأراضي الجديدة:
يهدف المشروع إلى تحسين مستوى التربة الزراعية على مستوى الجمهورية و زيادة القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية.

4- تطوير الري الحقلي:
يهدف المشروع إلى زيادة الإنتاجية للمحاصيل الزراعية و تحسين دخل صغار المزارعين في المناطق الريفية الفقيرة وتطوير نظم الري الحقلي بتحويل قنوات الري (مساقي – مراوي) من قنوات مكشوفة إلى مواسير مدفونة عن طريق محطات ضط مياه تدار بالكهرباء من أجل توفير مياه الري لاستصلاح مساحات جديدة ومحاربة الفقر و دعم صغار المزارعين بإنشاء مشاريع تدعم مجال الإنتاج الزراعي.

5ـ مشروع الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية:
يقوم المشروع على استصلاح وتعمير المناطق الجديدة وسد الفجوة الغذائية و زيادة الرقعة الزراعية ، ويقوم أيضا على استكمال البنية الأساسية بمناطق الاستصلاح السابقة.

3ـ7ـ3 المكون الثالث ـ المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج:

بلغ عدد المشروعات الرئيسية نحو (3) مشاريع باستثمارات قدرت بنحو (41.5) مليون دولار، خلال عام (2017 / 2018) منها تمويل محلي بلغ حوالي (2.9) مليون دولار تمثل (7٪) من إجمالي الاستثمارات، وقروض أجنبية (37.1) مليون دولار تمثل (89.4٪)، ومنح أجنبية (1.5)مليون دولار تمثل (3.6٪). وتشمل المشروعات التالية:

1ـ إنشاء عدد 13 تجمعا زراعي بمحافظتي شمال وجنوب سيناء:

يهدف المشروع لإنشاء عدد 13 تجمع زراعيا، (8) تجمعات بمحافظة شمال سيناء ، (5) تجمعات بمحافظة جنوب سيناء.

2ـ خلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة السد العالي بأسوان:

لتنمية المناطق الريفية وزيادة الاستثمار في جنوب الصعيد، ومساعدة الأسر الفقيرة على زيادة دخلهم وخلق مجتمعات جديدة بمواقع المشروع التي تعاني من الهشاشة.

3ـ الاستثمارات الزراعية المستدامة ورفع مستوى المعيشة:
يهدف المشروع إلى المساهمة في الحد من الفقر، وزيادة الأمن الغذائي لفقراء الريف من الإناث والذكور في مصر.

بـ الخطة الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي (2018 / 2019ـ 2021/2020):
المكون الأول ـ تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة :

بلغ عدد المشروعات الرئيسية نحو (17) مشروعا رئيسيا ،باستثمارات قدرت بحوالي (379.12) مليون دولار ،خلال (2018 / 2019ـ 2021/2020) بتمويل محلي (100٪) من إجمالي الاستثمارات.

المكون الثاني ـ استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري:

بلغ عدد المشروعات الرئيسية نحو (5) مشروعاتٍ ،باستثمارات قدرت بحوالي (126.4) مليون دولار، خلال (2018 / 2019ـ 2021/2020) منها تمويل محلي قدر بنحو (76.11) مليون دولار تمثل (60٪) من إجمالي الاستثمارات، ومنح أجنبية (0.05) مليون دولار تمثل (1٪)، وقروض أجنبية (50.24)مليون دولار تمثل (39٪).

المكون الثالث ـ المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج:

بلغ عدد المشروعات الرئيسية نحو (3) مشاريع باستثمارات قدرت بحوالي (83.6)مليون دولار، خلال (2019/2018 ـ 2021/2020) منها تمويل محلي قدر بنحو (16) مليون دولار تمثل (19.1٪) من إجمالي الاستثمارات، ومنح أجنبية (7.6) مليون دولار تمثل (9.1٪) ،وقروض أجنبية (60) مليون دولار تمثل (71.8٪).

8.3 **المغرب** :

ارتكزت إستراتيجية مخطط المغرب الأخضر على دعامتين، حيث تقوم الدعامة الأولى على الاستثمار في مشاريع تهم سلاسل الإنتاج ذات القيمة المضافة والقطاعات ذات الإنتاجية العالية، بينما تنهض الدعامة الثانية على الاستثمار في الفلاحة التضامنية لصغار الفلاحين من أجل الرفع من الإنتاجية للزراعات وتحسين دخل الفلاحين.

1.8.3 **المكون الأول ـ تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة:**

بلغت عدد المشروعات التي تم تنفيذها خلال الفترة (2008ـ2016م) نحو (869) مشروع في إطار مخطط المغرب الأخضر لضمان الأمن الغذائي (مشاريع الدعامة الأولى) أي ما يناهز 96.5 %من الأهداف المسطرة في أفق 2020، بتكلفة استثمارية قدرت بنحو (5.443) مليار دولار ، وذلك على مساحة قدرت بنحو (503.387) ألف هكتارٍ ،لفائدة (293.163) ألف مستفيد. وقد تم إطلاق حوالي (52) مشروعا خاصا بسلسلة الحليب ،و(44) مشروعا خاصا بسلسلة اللحوم الحمراء، و(22) مشروعا خاصا بسلسلة اللحوم البيضاء ،و(84) مشروعا للزراعات الموسمية.

كما وصلت إنجازات الدعامة الثانية خلال الفترة 2008ـ2016 إلى 616 مشروعا، وقد تم بذلك تجاوز عدد المشاريع المبرمجة في هذه الدعامة إلى غاية 2020 والمحددة في 545 مشروعا، وذلك على مساحة قدرت بـ 428 753هكتار، بتكاليف استثمارية بلغت (1.519) مليار دولار،لصالح (738) ألف مستفيد. وقد تم إطلاق حوالي (49) مشروعا لسلسلة الحليب ،و(73) مشروعا لسلسلة اللحوم الحمراء و(9) مشروعاتٍ لسلسلة اللحوم البيضاء.

- **تنمية سلاسل الإنتاج (عقود البرامج):**

لقد حظيت تنمية المنتوجات الفلاحية باهتمام خاص في إستراتيجية مخطط المغرب الأخضر منذ انطلاقتها سنة 2008، وذلك باعتماد السلسلة كإطار أمثل لتطوير القطاعات النباتية والحيوانية في إطار اندماج بين مختلف حلقات السلسلة الإنتاجية ،وذلك بهدف تحسين الإنتاجية والجودة ،وكذا الرفع من القيمة المضافة الفلاحية ودخل الفلاحين وبالتالي المساهمة في ضمان الأمن الغذائي.

فمند 2008، قامت الوزارة بإنجاز 19 عقد برنامج (سلاسل الإنتاج) بين الدولة والمنظمات المهنية الخاصة بتنمية مختلف سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي.

- **صندوق التنمية الفلاحية :**

من أجل مواكبة مخطط المغرب الأخضر انخرطت الدولة منذ 2010 في مسار لإعادة هيكلة عميقة لصندوق التنمية الفلاحية، لتجعل منه رافعة أساسية للاستثمار في القطاع الفلاحي.

وفي هذا الإطار، تمت مراجعة إعانات الدولة الممنوحة للفلاحين في إطار صندوق التنمية الفلاحية وتبسيط مساطرها من أجل الرفع من مردودية الاستغلاليات وتمكين الفلاحين من استعمال وسائل الإنتاج (البذور، المكننة...) وكذا التجهيز بنظام السقي الموضعي وبالتالي المساهمة في الأمن الغذائي.

ويتم تحديث هذا النظام كلما دعت الحاجة إلى ذلك عبر إدخال تكنولوجيات جديدة لدعم **ديناميكية** القطاع الفلاحي.

كما يدعم هذا الصندوق أيضا التأمين الفلاحي المتعدد المخاطر، والذي يمكن من توفير ضمانات للفلاحين ضد الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن مخلفات المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع الفلاحي، وبالتالي يشجع الفلاحين على مواصلة الزراعات والإنتاج.

ويتم تشجيع الفلاحين على الإقبال على التأمين عبر دعم الاكتتابات حتى يتمكن جل الفلاحين من الانخراط فيه.

- **التجميع:**

من أجل التغلب على مشكلة التجزئة العقارية وتحسين عملية حصول الفلاحين الصغار والمتوسطين على المعدات التكنولوجية وتقنيات الإنتاج الحديثة والتمويل الكافي للرفع من إنتاجيتهم ولإدماجهم ضمن اقتصاد السوق تم اعتماد مبدأ التجميع، وقد اختاره مخطط المغرب الأخضر كنموذج مبدع للتنمية والتنظيم وآلية فعالة لإنعاش الاستثمارات، ويعتبر التجميع شراكة رابحة بين المنبع الإنتاجي والمصب الصناعي والتجاري.

- **عملية الشراكة حول الأراضي الفلاحية التابعة للملك الخاص للدولة:**

تعتبر عملية الشراكة حول الأراضي الفلاحية التابعة للملك الخاص للدولة خيارا استراتيجيا يهدف إلى استغلال أمثل لهذه الأراضي، وإلى إطلاق مشاريع فلاحية مندمجة من شأنها تطوير أهم السلاسل الفلاحية وخلق فرص الشغل في العالم القروي ،وكذلك المساهمة في ضمان الأمن الغذائي. وفي إطار هذه العملية يتم كراء أراضي الدولة للمستثمرين بعقود كراء طويلة الأمد قد تصل إلى 40 سنة وبأسعار تفضيلية.

وقد همت هذه العملية منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر إلى أواخر 2016 حوالي 100 ألف و337 هكتار من الأراضي الفلاحية موزعة على 4 أشطر لفائدة 710 مشروع ، باستثمار يناهز (2.068) مليون دولار.

- **الأقطاب الفلاحية:**

لتسويق وتثمين المنتوجات الفلاحية في أحسن الظروف تم خلق الأقطاب الفلاحية، والتي تتوفر على فضاءات لتحويل وتلفيف وتثمين المنتوجات الفلاحية قبل توجهها إما للسوق الداخلي أو للتصدير. كما تضم محطات لوجيستيكية وخدماتية، وكذا شباك وحيد لتسهيل تصدير المنتوجات الفلاحية إلى الخارج. وتهدف هذه الأقطاب إلى تقوية تنافسية المقاولات، ودعم الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية مما سيمكن من اندماج أفضل لمجموع السلاسل الإنتاجية ،وكذا الرفع من مردوديتها.

ومنذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر،تم إطلاق7أقطاب بكل من مكناس وبركانوسوس والغرب والحوز وتادلة واللوكوس. وللإشارة فقد تم الانتهاء من إنجاز قطبي كل من مكناس وبركان وهما في طور التسويق.

- تحسين ظروف تزويد الأسواق الوطنية وتدخل الدولة في نظام استيراد وتسويق الحبوب.

الجدير بالذكر أنه تم إبرام عدة معاهدات في إطار التجارة الخارجية الحرة من أجل ضمان تموين منتظم للمدخلات الفلاحية، وللمواد الاستراتيجية للاستهلاك، وضمان الأمن الغذائي آخذين بعين الاعتبار حماية سلاسل الإنتاج الحساسة ،وكذا المنتجين المحليين.

كما تواصل الدولة تدخلها في نظام استيراد وتسويق الحبوب وذلك عبر:

- تخفيض الرسوم الجمركية المطبقة على استيراد القمح الطري والصلب خارج فترات الإنتاج وجمع المحصول ،وحذف مؤقت للرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة لاستيراد الشعير والذرة وغيرها من المنتجات العلفية.
- مواصلة العمل بنظام تسويق القمح اللين الموجه لإنتاج الدقيق الوطني المدعم مع الأخذ بعين الاعتبار السعر المرجعي المستهدف عند الإنتاج ،ومدة الاستفادة من منحة الخزن خارج فترات الإنتاج وجمع المحصول.

- **تنمية قطاع الصناعات الغذائية:**

نظراً للأهمية التي يحظى بها قطاع الصناعات الغذائية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي ضمان الأمن الغذائي من خلال تثمين وتحويل فائض إنتاج موسم فلاحي جيد، تم إنجاز دراسة لتحديد إستراتيجية تنمية قطاع الصناعات الغذائية في إطار مخطط المغرب الأخضر. وتهدف هذه الدراسة إلى تنمية قطاع الصناعات الغذائية ،وتثمين الإنتاج الفلاحي ،وضمان استدامة مكتسبات مخطط المغرب الأخضر وكذا تشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

وفي هذا الإطار، تم التوقيع على عقد برنامج لتنمية قطاع الصناعات الغذائية 2017-2020 ،وذلك على هامش المناظرة الوطنية التاسعة للفلاحة. يهدف هذا العقد إلى تطوير الصناعات الغذائية بالمغرب وتسريع الإدماج بين سلاسل الإنتاج وسلاسل التحويل والتصنيع والتثمين وكذا ضمان استدامة مكتسبات مخطط المغرب الأخضر وتشجيع الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية. وذلك بغلاف مالي يناهز (1.224) مليار دولار، منها (0.408) مليار دولار ممولة من قبل الدولة.

كما عملت الوزارة على تقوية الإرشاد الفلاحي وتأطير الفلاحين عبر خلق المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية وكذا الاهتمام بتنمية قطاع المنتوجات المجالية المدرة للدخل خاصة بالنسبة للفلاحين أصحاب الضيعات الصغرى.

ولضمان الجودة والسلامة الصحية للمواد الغذائية، تقوم وزارة الفلاحة عبر المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية بمراقبة المنتوجات الغذائية على مستويات التسويق والبيع وعند الاستيراد وذلك قصد الوقوف على كل حالات الغش والتزييف التي من الممكن أن تعرفها الأسواق المحلية. كما يعمل المكتب أيضا على مراقبة عوامل الإنتاج الفلاحي خاصة المبيدات والأسمدة والبذور.

2.8.3 المكون الثاني - استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري:

يولي مخطط المغرب الأخضر أهمية كبرى لترشيد وعقلنة استعمال مياه السقي لتحسين الإنتاجية واستقرار الإنتاج في سياق مناخ متغير. وفي هذا الصدد، تم إطلاق ثلاثة ورش كبرى مهيكلة تهم:

- البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي والذي يهدف إلى تجهيز 550 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية بأنظمة الري الموضعي في أفق 2020.
- توسيع الري على سافلة السدود والذي يهدف إلى توسيع السقي على مساحة 160 ألف هكتار بسافلة السدود المنجزة أو المبرمجة في أفق 2020.
- إنعاش الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تنمية وتدبير قطاع الري.

• البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي:

يهدف التحويل من الري التقليدي إلى السقي الموضعي (بالتنقيط) على مساحة إضافية تناهز 550 000 هكتار في أفق 2020، مما سيمكن من تثمين 1.4 مليار متر مكعب سنويا واقتصاد من 20 إلى 50٪ من المياه في أفق 2020.

وفي إطار البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي، فقد بلغت المساحة المجهزة بأنظمة الري الموضعي حوالي 500 ألف هكتار إلى حدود أواخر 2016، وذلك انطلاقا من مساحة مجهزة تناهز 160 ألف هكتار في 2008، أي ما يمثل حوالي 87 %من الهدف المسطر في أفق 2020.

• **برنامج توسيع الري على سافلة السدود:**

ويهدف هذا البرنامج إلى إنشاء مجالات جديدة للسقي وتعزيز الري في المجالات السقوية الحالية والقائمة حول السدود المنجزة أو في طور الإنجاز أو المبرمجة في الفترة ما بين 2008 و2020 على مساحة 160.450 هكتار في أفق 2020.

ويعتبر الإعداد الهيدروفيلاحي لمجالات السقي النهج الأنجع لتثمين الموارد المائية المعبأة بالسدود ،مما يمكن من التقليص من آثار التغيرات المناخية على الإنتاج الفلاحي ،وذلك عبر استثمار فلاحي مكثف.

• **الشراكة بين القطاع العام والخاص:**

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري إحدى أهم الركائز التي تبنتها وزارة الفلاحة والصيد البحري لهيكلة قطاع الري بالمغرب في إطار مخطط المغرب الأخضر، والرامية إلى البحث عن أساليب وطرق جديدة لتمويل المشاريع التي لها صلة بتعبئة الماء في إطار شراكة مع القطاع الخاص بتحفيز هذا القطاع على الاهتمام بالاستثمار في ميدان الماء.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الخرطوم، جمهورية السودان، العمارات شارع 7
ص.ب : 474، الرمز البريدي 11111
هاتف: 472176/83 183 249+، فاكس: 471202 183 249+
Email:info@aoad.org website: http://www.aoad.org